# الدرس الرابع: الحكم الراشد العالمي تأصيل وتحليل

**أهداف الدرس:**

التعرف على المقصود بالحكم الراشد العالمي (الرشادة العالمية)، وعلى مختلف استخداماته في دراسة العلاقات الدولية، وتحديد عناصر وأبعاد وخصائص الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية.

**أسئلة الدرس:**

- ما المقصود بالحكم الراشد العالمي (الرشادة العالمية)
- فيما تتمثل استخدامات مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية؟
- ما هي عناصر وأبعاد وخصائص الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية؟

**عناصر الدرس:**

1- تعريف الحكم الراشد العالمي (الرشادة العالمية).

2- استخدامات مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية وخصائصه كظاهرة.

مقدمة:

يعتبر الحكم الراشد العالمي ظاهرة مستجدة على مستوى العلاقات الدولية، لذلك نحن بحاجة إلى تحديد مفهومه، والاتجاهات النظرية المفسرة له وذلك من خلال:

**1- تعريف الحكم الراشد العالمي (الرشادة العالمية):** حسب الأستاذ "جيمس روزنو" James.N.Rosenau فالحكم الراشد العالمي، ليس معناه الحكومة لكنه عبارة عن تنظيم أفقي، بين مسارات اتخاذ القرارت وتنفيذ هذه القرارات، وهو موجود في كل المستويات، وطني وعالمي ومحلي على غرار الحكومة، التي تبين هيكل تنظيمي هيراركي. أو تعريف لجنة الحوكمة العالمية سنة 1995 الذي يرى أنها:" محصلة الطرق المتعددة التي يسير بها الأفراد، والمؤسسات العامة والخاصة منها القضايا المشتركة بينهم، إنها عملية مستمرة تتضمن إمكانية التوفيق بين المصالح المختلفة والمتنازعة، وكذا إمكانية التصرف بشكل تعاوني...ولقد كان ينظر إلى الحوكمة (الرشادة) العالمية سابقا على أنها مجرد العلاقات ما بين الحكومية، لكن يفهم الآن أنها تتضمن أيضا المنظمات غير الحكومية NGOs، وحركات المواطنين، والشركات متعددة الجنسيات، وسوق رأس المال العالمية، ويتفاعل معها جميع قطاع الإعلام الجماهيري ذي الآثار الدراماتيكية".

فإذا كان الحكم الراشد المحلي، يركز على التفاعل الموجود بين كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الرشادة العالمية ترتكز على التقاطع بين المسارات والهياكل، والمقصود هنا الهياكل الرسمية وغير الرسمية، والتفاعل الموجود بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية NGOs, TNCs, IGOs, INGOs، مع المجتمع المدني العالمي.

ويحدد جيمس روزنو 08 مظاهر للرشادة العالمية من خلال:

– حكومات تحت قومية وقومية مؤسسة على قطاعات رسمية هيراركية مطابقة للدساتير.

– شركات خاصة عابرة للقومية TNCs، ذات قطاعات رسمية هيراركية.

– المنظمات الدولية الحكومية IGOs، المؤسسة على معاهدات ومواثيق رسمية.

–المنظمات غير الحكومية القومية ودون القومية NGOs، التي تسير وفقا لمؤسسات رسمية وغير رسمية.

– المنظمات الدولية، وفوق القومية غير الحكومية INGOs، المهيكلة رسميا كمنظمات، أو المرتبطة بشكل غير رسمي ببعضها البعض كمؤسسات، أو حركات اجتماعية.

– الأسواق التي لديها قطاعات رسمية وغير رسمية، مع تبادل أفقي محدد بين البائعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين، بهدف إحداث تنوع متبوع بمستويات مختلفة للمنظمات الرسمية وغير الرسمية.

– جماعات النخب.

– الرأي العام الذي يشكل باختصار استجابات لقضايا محددة.

وهنا تتحدد مجموعة التفاعلات على المستوى العالمي، التي تقوم بدفع ميكانيزمات الرشادة العالمية، وجعلها تتحرك ضمن مجال أفقي وعمودي، رسمي وغير رسمي، متباعد ومتقارب في العديد من الأحيان، كما تتحدد بعض آليات تفعيل هذه الحركيات باحتواء عنصر الاستدامة، وتحقيق المطالب.

بذلك فإن مصطلح الرشادة العالمية واسع وغير محدد، إذ لا يوجد هناك اتفاق حول تعريف محدد له، فإذا كان الحكم الراشد يحتوي على معالم التنظيم الذاتي من طرف الفواعل

المجتمعية، إلى جانب التعاون الخاص والعام، في حل المشاكل والقضايا المجتمعية، وفي ظل مستوى تعد جديد للسياسات، فإن معظم الأفكار حول الرشادة العالمية ضمن المجال السياسي، كانت تحاول استقطاب عمليات وآليات لنمو والتطور على المستوى الدولي والعالمي، كتعريف لها.

وهناك ثلاث تصورات لمعنى الرشادة العالمية: الأولى كظاهرة تعنى بتسيير المشاكل العالمية والأخرى كمشروع (نمو نظام عالمي ليبرالي) والثالثة كتصور شامل للعالم (مقاربة تحليلية جديدة)، فالرشادة العالمية كظاهرة جديدة مهيمنة على السياسات العالمية تستوجب وصفا وشرحا، وإلى جانب كونها كمشروع سياسي، أو مشروع يحتاج إلى التعامل مع القضايا المختلفة الناتجة عن عصر الحداثة، أما كتصور شامل يعتبر تحولا في فهمنا للسياسة العالمية وحقل العلاقات الدولية معا، أي أداة تحليلية ومفاهيمية للنظر إلى السياسة العالمية بشكل مختلف عما دأب عليه حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه، وإلى غاية تسعينيات القرن العشرين، للتدليل على التغيرات التي تصيب العالم.

وبذلك فالرشادة العالمية تعطي نظرة مفسرة للسياسات العالمية لأنها:

– لم تعد مرتبطة بالدول كفواعل لكنها اجتاحت كلا من المستوى تحت القومي وفوق القومي، بذلك أصبح الحديث عن فواعل متعددة للحكم الراشد، بما فيها الفواعل الخاصة، كالشبكات، الخبراء، البيئيون، جماعات الضغط الحقوقية (اللوبيات)، والشركات المتعددة الجنسيات، وأيضا وكالات جديدة موضوعة من طرف الحكومة، وتحتوي المنظمات الحكومية، الدولية، والمحاكم الدولية.

– هذه المشاركة المتزايدة والمتنامية تعطي باب الأشكال جديدة من المؤسسات تهدف إلى فتح نقاشات ومفاوضات بين الدول.

– ظهور الرشادة العالمية، قد ميزته توسعات لمجموعات من صناع الحكم، ومنفذوه، تتفكك وظائفهم كلها، باتجاه عمودي بين مجموعات فوق قومية، دولية،قومية، وتحت قومية للسلطة، وأفقيا بين أنظمة موازية في صناعة الحكم، تسيرها مختلف الفواعل والجماعات.

**2- استخدامات مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية وخصائصه كظاهرة:** لا يمكن أن تقوم التطرية بمهامها الأساسية في الوصف والتفسير، من دون تحديد منظومة المفاهيم التي تقوم عليها في صوغ الفروض العلمية المشتقة من البحث وملاحظة الظواهر في العالم.

وفي ضوء ذلك سنناقش في هذا العنصر استخدامات مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية، وبعدها سنناقش أبعاد المفهوم وخصائصه بوصفه ظاهرة متطورة في السياسة العالمية.

**أ- الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كمفهوم تحليلي ومفهوم معياري في دراسة العلاقات الدولية:** لغرض تقديم المزيد من الإيضاح لمفهوم **الحكم العالمي** بوصفه احد أبرز المفاهيم المعاصرة المرتبطة بدراسة العلاقات الدولية، يتعين الوقوف على الآتي:

- **الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كمفهوم وصفي /تحليلي:** يتضمن الاستخدام الوصفي والتحليلي للمفهوم في دراسة العلاقات الدولية معنيين:

* الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كظاهرة تعنى بتسيير القضايا العالمية وحل المشكلات العالمية.

* الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كمقاربة تحليلية جديدة في العلاقات الدولية.

وعلى وفق هذا الرؤية تمثل مفهوم الرشادة العالمية أداة تحليلية ومفاهيمية للنظر إلى السياسة العالمية بشكل مختلف عما دأب عليه الدارسون في حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه والى غاية تسعينيات القرن العشرين، للتدليل على التغييرات التي تصيب السياسة العالمية، وذلك عن طريق ثلاثة أبعاد هي:

- توسيع مجال التحليل ليضم مجموعة متنوعة ومختلفة من الفواعل التي تنشغل بإدارة القضايا العالمية بوصفها أنشطة عالمية لا تتحدد بكونها مجالات للعلاقات بين الدول فقط.

- تركيز منظري الحكم العالمي (الرشادة العالمية) على القواعد، والأنظمة والمعايير التي تكبح وتؤثر على سلوك الفاعلين في السياسة العالمية، في قبال التركيز الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية على القوة والتفاعلات الفوضوية بين الدول.

- تقديم تصور للسياسة العالمية بشكل أكثر تعقيدا وحركية بالمقارنة مع التصورات السكونية للمقاربات التقليدية والمحدد في إطار التفاعلات والعلاقات بين الدول.

- **الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كمفهوم معياري:** استخدم في معنيين أساسيين هما:

* **الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كمشروع وبرنامج سياسي عالمي:** تشير العديد من الدراسات إلى استخدام المفهوم -بطريقة ايجابية- للدلالة على مشروع أو برنامج سياسي عالمي يجسد رؤية عالمية للكيفية التي ينبغي عن طريقها معالجة المشكلات وإدارة القضايا

العالمية، التي ترافقت مع تنامي العولمة وتناقص سيادة الدولة القومية، وتراجع قدرتها وكفائتها، إذ اضحت المشكلات العالمية تفوق قدرة الدول القومية –منفردة أو مجتمعة في تحالفات محددة– فضلا عن إنه أصبح من الضروري إشراك جميع الجهات والأطراف الفاعلة من غير الدول في إدارة وتنظيم الشئون العالمية.

* **الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كخطاب ومشروع سياسي للهيمنة:** على العكس من الاستخدام المعياري الأول لمفهوم الحكم العالمي –المشروع أو البرنامج السياسي العالمي– ينظر عدد من الباحثين إلى المفهوم بمنظور نقدي (سلبي)، بوصفه خطابا يعكس مشروعا سياسيا للهيمنة، أو مشروعا ل" نظام عالمي ليبرالي"، ويبنى هذا التصور على افتراض أن نهاية الحرب الباردة قد أعطت الفرصة الذهبية لقيام محكم عالمي يقوم على أساس نظام أو مجتمع ليبرالي سياسي واقتصادي.

إن رؤيتنا في استخدام مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية تعتمد الرؤية المركبة للمفهوم بوصفه مفهوما وصفيا تحليلا ومعياريا، بالاستناد إلى ما يلي:

– إن دخول المعيارية في الدراسة والتحليل العلمي لموضوع الحكم العالمي يرتبط بالنزعة التحليلية المعاصرة والتي يطلق عليها ب (الوضعية الايجابية الجديدة) والتي تحدد علاقة الباحث بالموضوع.

– من الملاحظ أن دراسة الحكم العالمي كانت بداياتها ترتبط بطبيعة التغيير في النظام العالمي بزيادة أنشطة وأدوار الفواعل غير الحكومية والشركات عابرة القومية فصلا عن تزايد أهمية ووظائف المنظمات الدولية في السياسية العالمية، وقد عدت هذه الدراسات الحكم العالمي بوصفه نموذجا وصفيا تحليلا للواقع العالمي المتغير، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتصاعد موجة الليبرالية والديمقراطية على المستوى العالمي كانت الكتابات الأكاديمية تتحدث عن الحكم العالمي كبرنامج سياسي ووعد عالمي، وإزاء ذلك ظهرت الانتقادات لهذا المفهوم، ومع ظهور المشكلات التي ترتبت على العولمة والعجز في المؤسسات العالمية، ظهرت الدراسات التي تؤكد على ضرورة الإصلاح المؤسسي العالمي وتطبيق معايير الديمقراطية المسائلة على هذه المؤسسات وإشراك الفواعل الدولية وغير الدولية في إدارة النظام العالمي، وهذا يعني إن طبيعة دراسة الحكم العالمي ترتبط بشكل وثيق مع البحث عن اطر جديدة لتنظيم وتوجيه السياسية العالمية انطلاقا من واقع التغيير العالمي الأمر الذي

يجعل الباحثين والدارسين يجمعون في استخدامهم لمفهوم الحكم العالمي بين الرؤية التحليلة والمعيارية.

– إن مفهوم الحكم العالمي يساعد الباحثين على تحديد ووصف عمليات التحول في السياسة العالمية، حيث يوسع من عدد ونوع الأطراف والجهات الفاعلة التي تسهم في صنع القرارات ووضع السياسات وتحديد القواعد والمعايير على المستوى العالمي، ولا يجعلها تقتصر على الفواعل الدولية (الدول ووكلائها)، ومن ثم فهو يصف ظواهر متطورة في السياسة العالمية ويقدم تصورات للهيكل المؤسساتي العالمي يقوم على أساس تحديد الأهداف وطرق العمل وفاعلية الأداء والقيم التي ينبغي أن ترتكز عليها المؤسسات العالمية.

**ب– عناصر وأبعاد وخصائص الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية:**

**–عناصر الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية:**

* إن الحكم العالمي كظاهرة يمكن ملاحظتها لا تتضمن المؤسسات فقط، ولكن أيضا تضم العمليات المتكررة والتفاعل بين مجموعة واسعة من الجهات والأطراف الفاعلة في السياسة العالمية.

* إن الأطراف الفاعلة في الحكم العالمي تعمل على جميع مستويات النظام الاجتماعي والسياسي.

* إن العلاقة بين الجهات الفاعلة تتميز بكونها علاقات رسمية غير هرمية، بسبب غياب السلطة المركزية (أو الحكومة العالمية) على المستوى الدولي، فضلا عن المستوى العمليات والتفاعلات العابرة للحدود الوطنية.

* إن الغرض من الحكم العالمي هو حل المشكلات العالمية، وتسيير الشئون العالمية.

* إن وسائل الحكم العالمي هي المعايير والقواعد الخاصة بالسلوك –الضمنية والصريحة. وان المشكلات التي يعالجها أو يهتم بها هذا المفهوم ذات طبيعة واسعة ممتدة وعابرة للحدود الوطنية.

– **أبعاد الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية:** لعل أول ما يعترض الباحثين في حقل العلاقات الدولية عند دراستهم لهذا الموضوع ثلاثة أسئلة رئيسة هي: من يحكم؟ أو من يشارك في الحكم العالمي؟ و كيف تتم مشاركة مختلف الجهات والأطراف الفاعلة في مهام الحكم؟ وما هي الوظائف التي يقدمها نظام وترتيبات الحكم في السياسة العالمية؟

وتمثل الإجابة على هذه الأسئلة ثلاثة أبعاد يستند إليها الباحثين كأساس نظري في دراسة الرشادة العالمية وهذه الأبعاد هي:

* البعد الإجرائي (الحكم العالمي بوصفه عملية)
* البعد الهيكلي (الحكم العالمي بوصفه هيكلية )
* البعد الوظيفي (الحكم العالمي كوظيفة)

**– خصائص الحكم العالمي (الرشادة العالمية) كظاهرة في العلاقات الدولية:**

إن تحديد أبعاد الحكم العالمي كظاهرة في السياسة العالمية يجعل من مفهوم الحكم قابلا للتشكل والتكامل، وتبدو خصائص ومميزات الحكم العالمي بدأت تتضح عن طريق استخدام المنظرين للغة عامة واحدة عند قيامهم بشرح التغييرات في السياسة العالمية، ويمكن أن نحدد خصائص الحكم العالمي بوصفه ظاهرة متغيرة في السياسة العالمية بالآتي:

* تعدد مراكز الحكم العالمي
* تغير طبيعة المشاركة في الحكم العالمي
* تجزئة السلطة أو " تضاعف مستويات السلطة" خارج حدود الدولة
* تغيير نمط الحكم وتدويله

**قائمة المراجع:**


– غراهام أيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

– روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة. محمد شريف الطرح، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2002.

– كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2012/2011.

–بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسية العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

–إياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط1، الأردن، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

– قاسم محمد عبد علي، إياد هلال حسين،" الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية"، **مجلة قضايا سياسية**، المجلد 2016، العدد 47، (31 ديسمبر 2016).